السيد الوزير الأول
المشور رقم 10/2005
الدورية عدد 10/2005
بتاريخ 18 يوليوز 2005

إلى
السيد وزير الدولة

والسيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة

الموضوع : مراعاة شروط الجودة والسلامة في البناء

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فقد بات عدم مراعاة شروط الجودة والسلامة حين إنجاز المباني السكنية وغيرها، وما يترتب عنه من تهديد للأرواح وضياع للأموال وهدر الطاقات والاستثمارات، يشكل سلوكا غير مقبول، وأصبح تقويمه هدفا مستعجلا من الأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها على أكثر من مستوى.

فوعيا منها بخطورة هذه الوضعية، مافتئت الحكومة، في إطار سياستها الهادفة إلى تنمية الثروة العقارية الوطنية وصيانتها والمحافظة عليها، تعمل، بالإضافة إلى ملاءمة التشريعات والأنظمة المتعلقة بالتعمير والبناء وتطويرها، على اتخاذ جملة من التدابير التي من شأنها توفير متطلبات الجودة والسلامة، سواء فيما يتعلق بتحديد معايير مواد البناء أو التقنيات المستعملة، أو بغرض الاستعانة بالمهنيين المختصين من أجل وضع الدراسات التقنية والتصاميم الطلوبة وتتبع تنفيذها.

وقد كان لصدور المرسوم رقم 2.02.177 الصادر في 9 ذي الحجة 1422 (22 فبراير 2002) بالموافقة على ضابط البناء المضاد للزلزال المسمى "R.P.S.2000"، المطبق على المباني والمحددة فيه قواعد الوقاية من الزلازل، وبإحداث اللجنة الوطنية لهندسة الوقاية من الزلازل، كما تم تغييره وتتميمه بموجب المرسوم رقم 2.04.267 الصادر في 20 ربيع الأول 1425 (10 ماي 2004)، دور كبير في استكمال هذه المنظومة القانونية وتعزيزها.

./.

[illegible] في هذا الباب أن مراعاة المتطلبات التقنية السالف [illegible] لم تكن مطبقة في الوقت الحاضر فحسب، بل إنها تحافظ [illegible] على أن من شأن الاستجابة لهذه المتطلبات إضفاء [illegible] وأن تجعل منه استثمارا مضمونا.

ومع ذلك، وبالرغم من الجهودات التي تقوم بها مصالح الدولة، بمشاركة الهيئات المهنية الفاعلة في قطاع البناء، للتحسيس بالأهمية البالغة التي تكتسيها مراعاة شروط السلامة والجودة في المباني، وباستثناء التجربة الرائدة التي عرفتها [illegible] أكادير والتي يمكن الاقتداء بها، يلاحظ أن التقيد بهذه الشروط من طرف جل [illegible] البناء والمشرفين عليه مازال، إلى حد اليوم، لم يرق إلى المستوى المرغوب.

ولم يحمل هؤلاء على مراعاة شروط السلامة والجودة تنصيص قانون [illegible] والعقود على مبدإ المسؤولية العشرية التي يخضع لها كل من المهندس المعماري أو المهندس والمقاول في حالة حدوث أضرار ناتجة عن عيوب البناء، ولا [illegible] الجنائية التي تقرها التشريعات الجنائية، خصوصا تلك المتعلقة منها بالتعمير.

لذا، وتفاديا لتفاقم حوادث مؤسفة، ومن أجل الحفاظ على أرواح المواطنين وممتلكاتهم، أضحى لزاما على كل الجهات المعنية، قطاعات وزارية وجماعات وسلطات إدارية محلية، الالتزام بالأمور التالية :

- بذل المزيد من الجهود في مجال التقنين ووضع معايير البناء وتحيينها باستمرار وجعلها ملزمة لكافة المتدخلين في قطاع البناء؛
- التحلي بالحزم والحيطة المطلوبين عند وضع الدراسات المرتبطة بمشاريع البناء؛
- مراعاة شروط ومعايير الجودة والسلامة المعمول بها، سواء أثناء دراسة ملفات طلبات الترخيص أوعند إنجاز المشاريع، خاصة منها تلك المنصوص عليها في ضابط البناء المضاد للزلازل "RPS2000"؛
- تفعيل أحكام قانون الالتزامات والعقود فيما يتعلق بالضمانة العشرية؛
- التحسيس عن قرب وبكل الطرق المتاحة والملائمة بأهمية هذا الموضوع.

[illegible] السابق ذكره، فإن الإدارة تطلب مطالبة أكثر من أي وقت مضى، [illegible] تكون سباقة إلى تحري جانب الجودة حين إبرام الصفقات العمومية الخاصة بالبناء، بدل إرساء الصفقات بشكل ممنهج على المتعهدين أصحاب العروض الأقل ثمنا، ذلك في نطاق ماتسمح به المقتضيات الواردة في المرسوم رقم 2.98.482 الصادر في 11 رمضان 1419 (30 دجنبر 1998) بتحديد شروط وأشكال إبرام صفقات الدولة [illegible] بعض المقتضيات المتعلقة بمراقبتها وتدبيرها.

./.

... من شأن العمل بهذه التدابير الاحترازية ومدها على الوجه المطلوب،
... بالغ الحذر لحماية الأرباح خاصة إبان فترة الاستعانة بمدين الاختصاص من
... في ضريبة الأرباح وكذا والصندوق الوطني للضمان
... الخبراء المحاسبين والمهنيين المختصين ومكاتب المراقبة
... المحاسبة.

وإنني لأهيب بالسادة أعضاء الحكومة، كل في نطاق اختصاصه، إلى إيلاء هذا الموضوع الهام جدير به من عنايتهم وإصدار التعليمات اللازمة إلى المصالح التابعة لهم والإدارات والمؤسسات العمومية العاملة في القطاعات التي يشرفون عليها، وذلك قصد الحرص على التطبيق للتعليمات الواردة في هذا المنشور والعمل على تعميم فحواها على الجميع نطاق.

وتقبلوا خالص التحيات والسلام.

الوزير الأول

إدريس جطو